الباب الثانى

دراسة فى ثلاثة من كتب اللحن

* لحن العامة: لأبى بكر الزبيدى الأندلسى (ت ٣٧٩هـ ـ ٩٨٩م).
* تثقيف اللسان :لابن مكى الصقلى (ت ٥٠١ هـ ـ ١١٠٧ م)
* تقويم اللسان : لابن الجوزى البغدادى (ت٥٩٧ هـ ـ ١٢٠١م)

الفصل الأول

لحن العامة – للزبيد

دراسة فى الكتاب

مقدمة الزبيدى :

بدأ الزبيدى مقدمته بحمد الله ، الذى أنطق كل أمة بلغتها ، وجعل العربية أفصح اللغات لساناً وأوضحها بياناً . . .ثم ذكر أن العرب كانت فى جاهليتها وصدر من إسلامها تبرع فى نطقها بالسجية ، حتى فتحت المدائن ، ومصرت الأمصار ، فاختلط العربى بالنبطى ، والتقى الحجازى بالفارسى ، فوقع الخلل فى الكلام ، وبدأ اللحن فى ألسنة العوام . ثم أشار إلى أول من استدرك ذلك ، وحاول إصلاح فساده ، وهو أبو الأسود الدؤلى ،ومن اقتفى أثره من اللغويين الذين ألفوا فى النحو والغريب وإصلاح المنطق تحصيناً للغتهم ، وإصلاحاً للمفسد من كلامهم . وخص الزبيدى من هذه المؤلفات « لحن العامة » لأبى حاتم السجستانى ، ولم يصل إلينا هذا الكتاب ، لنتبين السر فى اختياره من بين ما ألف فى لحن عامة المشرق ، مع أنه رجع إلى كتب أخرى ، إذ يقول فى هذه المقدمة : « فألفيت جملا لم يذكرها أبو حاتم ولا غيره من اللغويين ، فيما نبهوا عليه وذكروا به » .وبعد أن بين أن لحن عامة الأندلس مختلف عن لحن عامة المشرق ، وأن كتب اللحن التى ألفها علماء المشرق لا تسد الفراغ فى بيئته ، انتهى إلى ضرورة تأليف هذا الكتاب ، ليذكر فيه ما لم يذكره أبو حاتم ولا غيره: « مما أفسدته العامة عندنا ، فأحالوا لفظه، ووضعوه غير موضعه، وتابعهم على ذلك الكثرة من الخاصة، حتى ضمنته الشعراء أشعارهم ،واستعمله جلة الكتاب وعلية الخدمة فى رسائلهم ، وتلاقوا به فى محافلهم ،فرأيت أن أنبه عليه ، وأبين وجه الصواب فيه » .

ويذكر غرضاً آخر لتأليف كتابه، وهو أنه تلقى دعوة لتأليفه من الخليفة الحكم المستنصر بالله ، فاستجاب لهذه الدعوة .

وهذا يدل — مع دعائه للخليفة بالبقاء — على أنه ألف الكتاب فى عهد خلافة « الحكم » ، أى بين عامى ٣٥٠ و ٣٦٦ هـ ، ونرجح أن تأليفه تَمَّ بعد عام ٣٥٦ هـ الذى توفى فيه أبو على القالى ، أستاذ الزبيدى ، لأنه ذكره فى الكتاب بقوله : « إلا أن شيخنا — رحمه الله — ذكر فى كتاب « الممدود والمقصور » . . . (ص ١٠٠ من تحقيقنا) .

ثم يذكر أنه لم يستوعب فى كتابه كل ما يتوقع الغلط فيه من الخاصة ، وساق بعض الأمثلة على تسرب اللحن إلى الخاصة .

ويتوقع الزبيدى أن بعض الناس ربما طعن فى كتابه بسبب ما ذكره فيه من « الكلام السوقى ، واللفظ المستعمل العامى » لجهل هذا الطاعن أن الفساد إنما يقع فى المستعمل على الألسنة ، أما الوحشى والغريب فلا يقع فيه تغيير بسبب قلة استعماله وجهل عوام الناس به .

وموضوع هذا الكتاب واضح فى هذه المقدمة ، فهو يتناول نوعين من الأخطاء :

١ — أخطاء فى كلام عامة الأندلس ، ولم تشع بين الخاصة .

٢ — أخطاء وقعت فى كلام العامة وبعض الخاصة .

وهو لم يذكر هذين النوعين صراحة ، ولكننا استنبطناهما من قوله إنه يذكر من لحن العامة ما يتوقع الغلط من الخاصة فيه ، ثم نصه بعد ذلك على اللحن الذى وقع من الخاصة ، وأيد هذا الاستنباط ما جاء فى ثنايا الكتاب من مادة فى هذين النوعين .

ويمكن توضيح معالم كل من النوعين بشواهد من الكتاب نفسه :

أما النوع الأول فيضم أكثر ما أورد الزبيدى من لحن ، ومنه على سبيل المثال قول العامة : عَرْعار وبَرْواق وقطاع ، وعُوش الطائر ، وطيحال ، وأتيت هىَ الأيام ، وخُبِّيز ، ومحْتال ، وعادْ فى قولهم : ما وجدت هذا عاد ، وبإمارة كذا بالكسر ، وموس ، ومَعَدا فلان. وذلك بدلا من الصواب : عَرْعَر ، وبَرْوق ، وقطَع (جمع قطعة) وعُش ، وطحال ، وأتيت هذه الأيام ، وخُبَّاز ، ومُحتال ، وبعدُ ، وبأمارة ، وموسى ، وما عدا .

أما النوع الثانى وهو أخطاء الخاصة التى تسربت إليهم من العامة ، فقد حددناها ، إما أخذاً من كلام المؤلف نفسه ، وإما لأن مجال استخدامها يكون بين الخاصة ، فمما نبه عليه المؤلف :

١ — قال : « حدثنى بعض أهل النظر عن رجل من أجلاء الحرمة ، ينسب إليه فنون العلم وضروب الآداب ، فقال : ورد كتاب من بعض الكتاب ، كتب فيه : الجحخطب بالطاء (١) ، فأنكرت ذلك فلم يصغ إلى حتى غدوت إليه ببعض كتب اللغة ، فأريته الحرف مقيداً فيه » . وبعد عدة صفحات قال الزبيدى : « وقد ذكرنا فى صدر كتابنا غلط بعض العلماء فى هذا الحرف » (٢) .

٢ — بعد تصحيحه لقولهم : « هو الله الأزلى قبل خلقه » قال : « وقد أولع بالخطأ فى هذا أهل الكلام ، والمدعون لحدود المنطق ، حتى غر ذلك جماعة من الخطباء فأدخلوه فى خطبهم » (٣) .

٣ — وبعد النص السابق قال : « وكذلك قولهم فيه تبارك وتعالى : هذه

---

(١) صواب هذا الخطأ الذى وقع فيه الكاتب : الجخدب : وهى دويبة تألف المياه .

(٢) ص : ٩١ .

(٣) ص : ٤٧ .

صفة ذاته، وهو مُباينٌ بالذات » . وعقّب : « وقد غلط فى ذلك أهل الكلام ، وأكثر المحدثين من الشعراء والكتاب والفقهاء، وكذلك زعم أبو جعفر النحاس عن أصحابه ، رضى الله عنهم » .

٤ — بعد أن ذكر أن العامة أولعت بإقحام الياء فى مثل : الطيراز والقيران والشّيمار والطيحال ، بدل : الطراز والقران والثمار والطحال — قال : « ورأيت لبعض متقدمى الكتاب : إيكاف ، بالياء ، يعنى إكاف الدابة(٤) » .

٥ — وعند ذكر غلط العامة فى قولهم : قِصْعة بدل : قَصْعة، قال : وقد غلط فى هذا بعض جلة الأدباء (٥) .

٦ — عند تخطئة العامة فى قولهم : يا غايث المستغيثين بدل : يا مغيث. قال الزبيدى : « وقد لحن فى هذا رجل من جلة الخطباء » (٦) .

ومن الأخطاء التى ذكرها ولم ينبه على أنها من لحن الخاصة، ما يمكن أن يكون قد تسرب إلى الخاصة فعلا ، كقولهم : « كتاب قِسْم واتفاق » ، وصوابه : قَسْم ، وقولهم : فلان « المُولى عليه » وصوابه : المَولِىُّ عليه ، فهما من اصطلاحات الفقهاء وأهل الوثائق .

منهج الزبيدى فى كتابه :

تقسيمه وترتيبه :

يمكن أن يقسم كتاب الزبيدى قسمين ، كما يدل العنوان الذى ذكره بعد المقدمة ، وهو : « ذكر ما أفسدته العامة وما وضعوه غير موضعه » .

فالقسم الأول : ما أفسدته العامة، ويشمل ما غيرت العامة فى أصواته،

---

(٤) ص ١٠٥ .
(٥) ص : ١٣٦ .
(٦) ص : ٢٠٢ .

فأبدلت صوت لين (٧) بصوت لين ، أو صوتاً ساكناً بآخر . أو سكنت متحركاً، أو حركت ساكناً، وما غيرت فى صيغته المقيسة أو المسموعة عن العرب ، كالتغير الذى طرأ على صيغ المشتقات ، والتصغير ، والجموع . . .

أما القسم الثانى فهو : « ما وضعوه فى غير موضعه» وهو خاص بالخطأ فى دلالة الألفاظ ، ويشمل : العام الذى خصص ، والخاص الذى عمم ، وما استعملوه فى غير مجال استعماله .ويبدأ هذا القسم من أول قوله : « ومما وضعته العامة فى غير موضعه » .

فهذان القسمان متميزان فى كتابه ،ولكنه فى داخل هذين القسمين لا يرتب المواد ترتيباً معيناً . وأستثنى من ذلك التصحيحات الثلاثة الأولى من الكتاب ، فأرجح أنه بدأ بها تبركاً ، وهذه هى : قولهم : هو الله الأزلى ،ثم قولهم فيه تبارك وتعالى : هذه صفة ذاته ، والثالث قولهم : اللهم صل على محمد وآله .

ثم بعد ذلك توالت المواد فى غير ترتيب ، وهذه مواد متتالية لا ترتيب بينها : بَزِيم ، مِينة ، صئبانة ، دَشِيش ،انبصها ، نِطا ، قُلُنسوة ، فِتاتة ، ذِبَّانة (٨) .

ويتضح عدم ميله إلى الترتيب فى خطأين وقعا فى مادة واحدة ،ومع ذلك لم يجمع بينهما فى الترتيب وهما فى قوله :

« ويقولون للحجر الذى يشحذ الحديد عليه : مُسَنٌّ » (٩) وبعد

---

(٧) Vowel

(٨) صوابها على الترتيب : ابزيم ، ميناء ، صؤابة ، جشيش ، انمصها (يعنى احلقها اى اللحية) نطع ، قلنسوة (بفتح القاف واللام) ، فتات (بضم الفاء) ، ذبابة (بضم الذال وتخفيف الباء وباء بعد الألف) .

(٩) ص : ١١١ .

ثمانى ورقات (١٠) يذكر قولهم : ثوب أخضر مُسَنَّى . والصواب : مِسَنِّىٌّ منسوب إلى المِسَنِّ .

ومن ذلك أنه يشير إلى التشابه بين بعض الأخطاء مع أنه لم يجمعها فى موضع من الكتاب . فهو يذكر قولهم : صِنْبانة (١١) وبعد مواد أخرى ، يذكر قولهم : ذِبَّانة ولكنه يربط بينهما بقوله : « وغلطهم فى هذا كغلطهم فى الصِنبان على نحو ما تقدم ذكره (١٢) » ، ثم يذكر غلطهم فى قولهم لواحد المُصْران : مُصرانة (١٣) . ويربط بينه وبين ماسبق بقوله : « وغلطهم فى مصران على نحو ما ذكرنا فى صِنْبانة وذبانة » .

ولكنه — مع ذلك — جمع بين مواد متشابهة ثبت لديه بالاستقراء أنها تجرى على نمط واحد عند العامة ، وأحياناً يعبر عن الاطراد فى الخطأ عند العامة بقوله : « وقد أولعت العامة بكذا ». فعند تصحيح قولهم : طيراز بدل طراز . يذكر أن العامة أولعت بإقحام الياء ، ويسوق أمثلة أخرى على ذلك ، وهى : التيلاد والشِّيمار والقيران والطيحال والإيكاف ، بدل : التلاد والثمار والقران والطحال والإكاف (١٤) .

ويصل باستقرائه إلى أنهم «يقولون فيما كان على فَعْل مسكناً إذا وقفوا عليه ، بتحريك وسطه بالفتح ، نحو : أمر وقصر وحفص ورمل (١٥) » ؛ وإلى أنهم « يقولون فيما كان من الأفعال الثلاثية المعتلة بالعين ما لم يسم فاعله ، بإلحاق الألف فيبنونه على أفْعِل نحو : أبيع الثوب ، وأقيم على الرجل » (١٦) .

---

(١٠) ص : ١٦٢ .
(١١) ص : ٥٦ .
(١٢) ص : ٦٥ .
(١٣) ص : ١٦٨ .
(١٤) ص : ١٠٤ ، ١٠٥ .
(١٥) ص : ٢٠٣ .
(١٦) ص : ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

والزبيدى لا يرتب مواد القسم الثانى كذلك ، أعنى ما وضعوه فى غير موضعه ، فهو يبدأ بقولهم للثوب : وشاح ، ثم قولهم : درهم واف ، وقولهم : آنية للواحد ، وقولهم للحزام : قلادة ، ولمن أقلع عن الشراب فأصابه صداع : مشمول ، وقولهم لحبة القلب : لُهيًا ، واستعمالهم لفظ الشتاء للمطر ، والمصطار للعنب أول ما يعصر ، وقولهم للبيت المُحسَّن : بلاط ، ولعود الشِّراع : صار . . . إلخ .

ولكن إذا كان الزبيدى لم يرتب مواده داخل هذا القسم ، فنحن نستطيع أن نقسمه ثلاثة أقسام هى : تغير مجال الاستعمال ، وتعميم الخاص ، ويشملان المواد التى تبدأ بقوله : ومما وضعته العامة فى غير موضعه (أى من صفحة : ٢٠٤ — إلى صفحة : ٢٣٣) والثالث : تخصيص العام وقد بدأه بقوله : « ومما يوقعونه على الشى ء خاصة ، وقد شركه فيه غيره » (صفحة : ٢٣٣ إلى نهاية : ٢٤٠) .

طريقته فى العرض :

أما طريقة الزبيدى فى عرض مادة كتابه ، فهى أنه يبدأ بذكر الخطأ بقوله : « ويقولون » ، ثم يذكر الصواب بقوله : « قال محمد : والصواب » ، وفى حالات قليلة يقول : « قال أبو بكر » ، وفى حالة واحدة قال : « قال محمد أبو بكر » (١٧) .

وهو لا يقتصر على ذكر الخطأ والصواب إلا فى حالات قليلة ، بل يتوسع

---

(١٧) ص : ٢٢١ ولعل تقديم الاسم على الكنية هنا من الناسخ فالزبيدى لم يجر على هذا فى كتبه الأخرى ؛ فهو فى « طبقات النحويين واللغويين » مثلا يقول : قال محمد (راجع صفحات ٩ ، ١٠ ، ٦٠ مثلا) واحيانا يذكر الاسم كاملا : قال ابو بكر محمد بن الحسن الزبيدى (راجع ص : ١ و ٦٥ من الطبقات) .

فى عرض المادة ، فيشرح ويستشهد بشاهد أو أكثر ، على صحة التصويب الذى ذكره، وقد يذكر مشتقات المادة ومعانيها ويستشهد عليها أيضاً، وأحياناً يشرح ما غمض من الشواهد، وقد يذكر ما اتصل بالمادة من الأخبار المروية ، وكثيراً ما يذكر السند عند رواية الأحاديث والأخبار . وتتفاوت مواده فى هذا التوسع فى العرض ، وسنعرض نموذجين من تصويبه ،ونحللهما لنتبين طريقته فى العرض :

النموذج الأول : وفيه يعرض الزبيدى اللفظ الذى أخطأت فيه العامة ويشرحه بقوله :

« ويقولون : بَزِيم ،للحديدةالتى تكون فى طرف حزام السرج يشرج بها ، وقد تكون فى طرف المنطقة ، ولها لسان يدخل فى الطرف الآخر من الحزام والمنطقة » .

وبعد ذلك يذكر الصواب : « قال محمد : والصواب: إبزيم على مثال إفعيل » ، ويذكر فيه لغة أخرى : « وفيه لغة أخرى ، يقال : إبزام . والجمع أبازيم » . ويسوق شاهداً على لفظ الإبزيم : « قال العجاج :

يَدُقُّ إبْزِيمَ الحزام جُشَمُهْ

ويشرح غريب الشاهد بقوله : « والجُشَم : عُكَن البطن » .

ويذكر لغة ثالثة فى الإبزيم : « ويقال أيضاً : إبزين، ويجمع على: أبازين » ويستشهد على هذا اللفظ الجديد : « قال أبو دُواد الإيادى :

مِنْ كُلِّ جَرْداءَ قد طارت عَقِيقَتُها
وكُلِّ أجـردَ مُسـترخِى الأبـازينِ

ثم يذكر لفظاً آخر مرادفاًللإبزيم هو : « زُرْفين وزِرفين » ويستشهد على ذلك بما جاء فى الحديث: « أن درع رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ

كانت ذات زرافين ، إذا عُلِّقت بزرافيها سُرّت وإذا أرسلت مست الأرض » .

ويعود إلى ذكر شاهد آخر على إبزيم ، وهو قول مزاحم العقيلي :

يُبَارِي سَدِيساها إذا مَا تَلَمَّجَتْ
شَبَاً مثلَ إبزيمِ السِّلاحِ المؤسَّلِ

ويفسره بقوله : « يصف ناقة . والمؤسل : الذى رققت أسلته » ، ثم يذكر معنى آخر للإبزيم : « ويقال للقفل أيضاً إبزيم . ثم يربط بين العبارات السابقة فى الاشتقاق بقوله : « وهذه العبارات كلها متفقة ، لأن الإبزيم إفعيل من بزَم إذا عض ، أبو زيد : بَزَمت على الشيء أبزِمُ بَزْماً إذا عضضته بالثنايا دون الأنياب والرباعيات ، وكذلك البَزْم فى الرمى ، هو أخذك الوتر بالإبهام والسبَّابة ، ثم ترسل السهم » .

ولما كان لفظ « بزيم » يجيء مصحفاً عن بَرِيم (١٨) ، فقد أورد شاهداً مما يقع فيه التصحيف وهو قول تميم بن مقبل :

على كل مِلْواحٍ يَزِلُّ بَرِيمُهَا تعاطى اللِّجامَ الفارسىَّ وتَصدِفُ

وقرر أنه بالراء . ويؤكد ذلك بذكر السند فيقول : « كذلك أنشدنيه قاسم بن أصبغ ، عن السكرى ، عن أبى حاتم ، عن أبى عبيدة » .

---

(١٨) ورد هذا التصحيف عن الجوهرى اذ قال ان البزيم : خيط القلادة . قال فى القاموس « وقول الجوهرى : البزيم خيط القلادة تصحيف وصوابه بالراء المكررة ، فى اللغة ، وفى البيتين الشاهدين » يعنى قول الشاعر

هم ما هم فى كل يوم كريهة اذا الكاعب الحسناء طاح بريمها

وقول جرير :

تركتك لا توفى بجار اجرته كانك ذات الودع اودى بريمها

وقد سبق صاحب القاموس فى التنبيه على تصحيف الجوهرى : ابو سهل الهروى (عن تاج العروس) .

ويشرح البريم بقوله : « والبريم: حبل مفتول يكون فيه لونان ، وربما شدته المرأة على وسطها وعضدها » .

ويستشهد على هذا المعنى بقوله : « أنشد الأصمعى :

إذا المُرْضِعُ العَوْجاءُ جال بَرِيمُهـا

وليس الإبريم الذى ذكرنا . ويذكر معنى آخر : « والبريمان : الكبد والسنام » .

ويمكن توضيح الخط الذى سار فيه الزبيدى فى التصويب السابق ، بالخطوات الآتية :

لحن عامى + صواب + لغة أخرى فى اللفظ الصواب + جمعهما + شاهد شعرى + شرح للفظ غريب فيه + لفظ آخر صواب ، يختلف عن الأول بصوت يناظر أحد أصواته + شاهد شعرى على هذا اللفظ وجمعه + شاهد من الحديث على هذا المرادف + شاهد على اللفظ الصواب + معنى آخر للفظ الصواب + الأصل الاشتقاقى للمادة + لفظ آخر يصحف إلى ما يشبه صورته من مادة اللفظ الصواب + شرح لهذا اللفظ + شاهد شعرى عليه + تأكيد له بذكر سند إنشاده، والتفرقة بين اللفظين + معنى آخر للفظ الجديد.

النموذج الثانى ، وفيه يتضح إيجازه فى بعض المواد :

« ويقولون لضرب من الحلى يتخذ فى المعاصم : أراق .

قال محمد : والصواب : يارَق ويارَقان ، ويقال إن أصله بالفارسية : يا رجان » ، فى هذا التصويب : اللحن + تفسيره + لفظان كلاهما صواب + الأصل الذى أخذت منه الكلمة . ولعل السبب فى هذا الاختصار أن اللفظ معرب ، وليس له فى العربية أصلى حتى يطيل فى اشتقاقه وشواهده .

شواهده :

استشهد الزبيدى فى تصحيحه للحن بشواهد من القرآن والحديث والشعر والأمثال والأقوال .

أما الشواهد الشعرية فى « لحن العامة » فعددها سبعة وعشرون ومائتان لأكثر من ثمانين شاعرًا ، وهذا يدل على اهتمام الزبيدى بشواهد الشعر .

وقبل أن ندرس هذه الشواهد من حيث حجيتها نقتبس النص الآتى من « خزانة الأدب » للبغدادى فى الشعراء الذين يستشهد بشعرهم ، قال (١٩) : « قسم العلماء الشعراء على طبقات :

(الطبقة الأولى) : الشعراء الجاهليون ، وهم قبل الإسلام كامرىء القيس والأعشى . (والثانية) : المخضرمون ، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، كلبيد وحسان . (والثالثة) : المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون وهم الذين كانوا فى صدر الإسلام ، كجرير والفرزدق . (والرابعة) : المولدون ويقال لهم المحدثون ، وهم من بعدهم إلى زماننا ، كبشار وأبى نواس . فالطبقتان الأوليان : يستشهد بشعرهما إجماعاً ، وأما الثالثة : فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها . وقد كان أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبى إسحاق ، والحسن البصرى ، وعبد الله بن شبرمة ، ياحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم ..... وأما الرابعة : فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً ، وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم . . . ونقل ثعلب عن الأصمعى : ختم الشعراء بإبراهيم بن هرمة » (٢٠) .

وفى ضوء هذا الرأى ، وبعد استقراء أسماء الشعراء الذين استشهد الزبيدى بشعرهم تبين لنا أن الزبيدى استشهد بشعراء الطبقتين الأوليين ، وهؤلاء أكثر الشعراء فى كتابه .

---

(١٩) خزانة الأدب : ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ .

(٢٠) توفى ١٧٦ هـ .

ومن الطبقة الثالثة، أى الشعراء الإسلاميين، استشهد الزبيدى بشعر هؤلاء: الفرزدق، وجرير، والأخطل، وكثير، والراعى، وذى الرمة، ونصيب، وعدى بن الرقاع، والكميت، وقيس بن الملوّح، والطرماح، وإبراهيم بن هرمة، وعبد الرحمن بن أبى عمار، والعجاج، ورؤبة، وأبى النجم العجلى، وأبى وجزة السعدى، وابن ميادة، وأبى حية النميرى.

ومن شعراء الطبقة الرابعة، أى المحدثين، استشهد لشاعرين فقط هما: محمد بن مناذر (ت ١٩٨ هـ)، وعمارة بن عقيل (ت ٢٣٩ هـ).

ونحن نأخذ بالرأى الصحيح القائل بصحة الاستشهاد بالإسلاميين.

ولكن الذى ينبغى الوقوف عنده هو:

أولاً: استشهاده بشعر بعض شعراء من الطبقات الثلاث الأولى لا يعتد بعض الرواة بشعرهم.

ثانياً: استشهاده بشعر شاعرين من المحدثين، مع أنه قال فى مآخذه على صاحب (العين) إنه: «استشهد بالمرذول من أشعار المحدثين» (٢١).

فمن القدماء الذين استشهد بشعرهم: عدى بن زيد (٢٢)، وهو الذى ذكر عنه محمد بن سلام (٢٣): «كان يسكن الحيرة ومراكز الريف، فلان لسانه، وسهل منطقه، فحمل عليه شىء كثير، وتخليصه شديد» وفى الموشح (٢٤): «عن المفضل: كانت الوفود تفد على الملوك بالحيرة، فكان عدى بن زيد يسمع لغاتهم، فيدخلها فى شعره»، ومنهم أبو دُواد الإيادى، وهو مثل عدى بن زيد، روى عن الأصمعى

---

(٢١) المزهر: ٨٣/١.
(٢٢) له فى الكتاب شاهد واحد.
(٢٣) طبقات فحول الشعراء: ١١٧.
(٢٤) ٧٣.

قوله : « لا تروى العرب أشعارهما ، لأن ألفاظهما ليست بنجدية (٢٥) » .

ومنهم الكميت والطرماح ، وقد قال فيهما الأصمعى : « الكميت تعلم النحو وليس بحجة ، وكذلك الطرماح ، وكانا يقولان ما قد سمعاه ولا يفهمانه . . . وعن أبى عمرو الشيبانى قال : « المفضل لا يعتد بالكميت فى الشعر (٢٦) » .

وهو بعد ذلك يستشهد بشاعرين من المحدثين ، هما : محمد بن مناذر (ت ١٩٨ هـ) ، وعمارة بن عقيل (ت ٢٣٩ هـ) ، وكان استشهاده بشعر ابن مناذر مثار اعتراض من محمد بن أحمد بن هشام اللخمى (ت ٥٧٧ هـ) فى كتابه « المدخل إلى تقويم اللسان » إذ قال تعليقاً على بيت ابن مناذر الذى استشهد به الزبيدى :

« وهذا البيت لا حجة له فيه ، لأن صاحبه مولد ، وليس ممن يحتج بشعره . وإنما الحجة فى ذلك قول أبى الغول الطهوى :

قـــومٌ إذا الشَّـــرُّ أبدَى نابَيْهِ لهم
طاروا إليـــه زَرافاتٍ ووُحْـــدانا (٢٧)

كما استشهد بشعر عمارة بن عقيل ، مع أن الزبيدى نفسه نقل عن أبى حاتم أنه كان لا يثق بعربية عمارة هذا ، وقد أورد الزجاجى فى « مجالس العلماء » (٢٨) وابن جنى فى « الخصائص » (٢٩) : إنكار أبى حاتم على عمارة جمع ريح على أرياح ، وقال أبو حاتم : « فعلمت بذلك أنه ممن لا يجب أن يؤخذ عنه » .

هذا ما أثير وما يمكن أن يثار حول الاستشهاد بمن ذكرنا .

---

(٢٥) الموشح : ٧٣ .
(٢٦) المصدر نفسه : ١٩٢ .
(٢٧) المدخل : ورقة ١٣ ــ ١ .
(٢٨) ص : ١٩٣ .
(٢٩) ٣/٢٩٥ .

ولكى نحدد موقف الزبيدى لا بد من رجعة إلى الشواهد نفسها :

أما الجاهليان عدى بن زيد ، وأبو دواد الإيادى ، فقد استشهد الزبيدى لأولهما ببيت وللثانى باثنين ، فضلا عن أنه لم يقع إجماع ، ولا ما يشبه الإجماع ، على إنكار الاستشهاد بشعرهما ، ولذلك استشهد بهما اللغويون غير معتدين بالموقف المتشدد الذى وقفه الأصمعى منهما .

وأما الكميت فله فى كتاب الزبيدى بيتان : أحدهما أورده الزبيدى ليقول بعده إنه « ليس من كلامهم المعروف » ، وأما الشاهد الثانى فليس على اللفظ إنما هو شاهد على المعنى ، وهو استعمال الحلواء استعمالا مجازياً فى غير مطعوم ، فهو إذاً لم يحتج بكلامه فى اللغة ، ولا بأس عليه إن كان فعل .

على أن جمهرة اللغويين يحتجون بشعر الكميت والطرماح اللذين عاشا فى الفترة التى يحتج بشعرها على القول الصحيح ، فلا داعى لأن ننكر على الزبيدى الاستشهاد بشعرهما .

أما استشهاده بشعر ابن مناذر فيمكن أن يقال فى تأييد موقفه منه : إن محمد بن مناذر « يعد من حذاق المحدثين ومذكوريهم وفحولهم »(٣٠) و « كان يجالس سفيان بن عيينة يسأله عن غريب الحديث ومعانيه فيجيبه عن ذلك (٣١) » ، و « كان أصحاب الشعر والأخبار وأهل النحو والغريب يكتبون عنه (٣٢) » . ومع ذلك فلم يستشهد الزبيدى من شعر ابن مناذر إلا ببيت واحد على الزرافة بمعنى الجماعة .

---

(٣٠) طبقات الشعراء لابن المعتز : ١٢٥ .
(٣١) المصدر نفسه : ١٢١ .
(٣٢) المصدر نفسه : ١١٩ .

أما عمارة بن عقيل فقد ورد له فى كتاب الزبيدى شاهدان : أحدهما نقله المؤلف عن المبرد (غير منسوب) والآخر رواه عن أبى على القالى. وقد استخدم فيه عمارة لفظ « ريانة » مؤنث رَيَّان ، والفصيح : رَيَّا .. وقد عقب الزبيدى على هذا بقوله : « وكان أبو حاتم لا يثق بعربية عمارة هذا » وواضح من سياق النص أن الزبيدى يوافق أبا حاتم ، لأنه فى تصويبه ينكر سكرانة وريانة ، ولا يأخذ بما روى عن بنى أسد من قولهم : سكرانة . والفصيح المشهور : سَكْرَى .

وبعد الاستشهاد بالشعر فى النسبة (٢٢٧) استشهد بستة وثلاثين حديثاً ، وبست عشرة آية قرآنية ، وأربعة عشر من أمثال العرب وأقوالها .

ظاهرتان فى المنهج :

١ — اهتمام الزبيدى بالمقارنة :

إلى جانب عناية الزبيدى بالمنهج الوصفى الذى يصف بعض الظواهر اللغوية فى عربية الأندلس نتيجة للاستقراء ، على ما سبق أن بينا أنه حاول وضع بعض القواعد المطردة بعد استقراء أمثلتها فى عربية بلاده ، وإلى جانب المنهج المعيارى الذى يفرض القاعدة والقياس ، ويحكم بالصواب والخطأ على متكلمى اللغة . . . إلى جانب هذين المنهجين سلك الزبيدى منهجاً مقارناً بين أخطاء عوام الأندلس وعوام المشرق .

وقد بدأ هذه المقارنة فى مقدمة كتابه ، بعد أن قرأ كتاب أبى حاتم السجستانى فى « لحن العامة » ، وقال : « ورأيت كثيراً من اللحن الذى نسبه إلى أهل المشرق قد سلمت عامتنا من موافقته ، ونطقت بوجه الصواب فيه ، كقولهم : ودَدت ، وظَنَنْ ، وعِشْق وحدوثة وعود مستوى وقَرْبُوس ، وفِلْفِل ،

وذهبت إلى المكاريِّين ، وفلان يوزن بكذا ، أى يُزَنُ به (٣٣) .

وهو فى تصويبه يلجأ إلى المقارنة بعد أن ينتهى من وصف ما وقع فيه عامة بلاده ، فبعد أن ذكر قولهم فى القَدُوم : قادوم ، قال : « وكافة أهل المشرق يقولون قدوم : بالتشديد ، ويجمعونه على قداديم ، وذلك أيضاً خطأ (٣٤) » .

وعند تصويب قولهم فى نَيْفَق القميص : نافق يقول : « وعامة المشرق يقولون : نيفق (٣٥) » .

وبعد أن ذكر خطأ عوام بلاده فى فقّأ بقولهم فقع حيث يقلبون الهمزة عينا ، قال : « وأهل المشرق يقولون للذى يبيع الشراب المصنوع بالعسل والأبازير : فقاعى ، وإنما يريدون معنى التفقؤ (٣٦) » .

وبعد أن ذكر خطأ عامة الأندلس فى قرقل (وهو من ملابس النساء) حيث يشددونه ، قال : « وعامة المشرق يقولون : قرقر بالراء (٣٧) » .

وكأنه بهذه المقارنة يؤيد وجهة نظره التى أبداها فى مقدمة كتابه ، وهى اختلاف لحن العامة فى الأندلس عن لحن العامة فى المشرق ، وأنه لهذا أفرد كتاباً لعوام بلاده .

٢ ــ اهتمامه بذكر اللهجات وأصول المعربات :

اهتم الزبيدى بذكر اللهجات العربية القديمة ، سواء أخذ بها فى تصويبه أم لم

---

(٣٣) هذه الألفاظ كلها ملحونة وصوابها على الترتيب : وددت ، وظفر وظفر ، وعذق ، واحدوثة ، وعودمسنو ، وقربوس وْفلفل ، وْذهب الى المكارين . ويزن .

(٣٤) ص : ١٢٣ .

(٣٥) ص : ١٤٣ .

(٣٦) ص : ١٦٩ .

(٣٧) ص : ١٨٥ .

يأخذ ، ومن ذلك قوله :

(أ) وزعم أبو على أن بعض بنى أسد يقولون : قُشَّاء بضم أوله (٣٨).

(ب) وزعم بعض اللغويين : أن أهل اليمن يقولون: كُلْوة بالواو ، وذلك مردود (٣٩) .

(ج) فى قولهم القَسْطون (للميزان العظيم) ، قال : والصواب : قرسطون . وهى شامية (٤٠) .

(د) فى الأذان قال : وفيه لغة أخرى : الأذين (٤١) .

(هـ) وفى الإبزيم قال وفيه لغة أخرى: إبزام : ويقال أيضاً : إبزين(٤٢)

(و) عن إصطبل قال : هو من كلام أهل الشام (٤٣) .

(ز) من أسماء الزئبق : الزاووق ، وهى لغة مدنية (٤٤) .

(ح) فى مِرْعزَّى ، قال : وهى نبطية معربة وأصلها : مرنزا(٤٥) .

(ط) قال : وأعراب الشام يسمون الحُلْبة : الفَرِيقة (٤٦) .

(ى) وذكر يعقوب (بن السكيت) أن قوماً من بنى أسد يقولون :سكرانة . وذلك ضعيف ردىء ، ولبنى أسد لغات يرغب عنها (٤٧) .

---

(٣٨) ص : ٩٠ .
(٣٩) ص : ٩٦ .
(٤٠) ص : ١٠٠ .
(٤١) ص : ٨٠ .
(٤٢) ص : ٨٠ .
(٤٣) ص : ١٤٩ .
(٤٤) ص : ١٧٤ .
(٤٥) ص : ١٧٦ والمرعزى : الزغب الذى تحت شعر العنز .
(٤٦) تصحيح التصحيف : ١٣٦ .
(٤٧) ص : ١٧١ .

(ك) والكَنيف : التُّرْس فى لغة هذيل (٤٨) .

(ل) العُود الذى يتبخر به : كُسْط . وفيه لغة أخرى : قُسْط بالقاف (٤٩) .

ومن اهتمامه بذكر أصول المعربات :

(أ) البَرَق : الحمل ، فارسى معرب ، وكان أصله : بره (٥٠) .

(ب) البارَق : الإسورة ، ويقال : إن أصله بالفارسية : « بارجان » وهذه الكلمة الأخيرة نقلت عن « تصحيح التصحيف وتحرير التحريف » ، إذ لم تذكر فى النسخة التى اعتمدنا عليها فى التحقيق . وقد ذكر لى الأستاذ حامد عبد القادر — رحمه الله — أن الأصل الفارسى للبارق : باره .

(ج) عند تصويب الجائز الذى يقولون فيه : «جائزة» قال : ويسمى الجائز بالفارسية : تير (٥١) .

(د) عند تصويب سُوذانِق ، قال : وأصله بالفارسية : سوذانه (٥٢) .

(هـ) يقال : فِرِنْدو بِرِنْد ، وهى لغة أعجمية .

وفى الكتاب ألفاظ أخرى معربة ، ولكنى اقتصرت هنا على الألفاظ التى حاول رجعها إلى أصولها .

---

(٤٨) ص : ١٤٥

(٤٩) ص : ١١٦

(٥٠) ص : ٩٣

(٥١) ص : ١١٠ والجائز : الخشبة بين حائطين توضع عليها أطراف عوارض السقف .

(٥٢) السوذانق ، والسوذق ، والسوذنيق ، والسيذفوق : نوع من الصقور التى تصيد .

(٥٣) ص : ١٩٩

الزبيدى فى كتابه :

(أ) شخصيته العلمية :

من خلال مواقف شتى للزبيدى فى « لحن العامة » يبدو لنا عالماً واضح الشخصية ، مستقل الرأى ، واسع الرواية ، يناقش ما يرويه ، ويقف منه موقفاً مدعوماً بالحجة .

وتبدو قوة شخصيته واستقلاله حين يقف موقفاً صلباً من آراء اللغويين السابقين التى لا يرتضيها ، فهو يحكم على سيبويه بالاضطراب فى اعتبار لفظ منْخر بكسر الميم أصلا أو مصروفاً إلى الكسر عن مَنْخر ، فقال : « وليس فى الكلام مِفْعل أصلا إلا مِنْخر ، وقد اضطرب سيبويه فيه ، فقال مرة إنه مفْعل أصلا ، ومرة قال إنه بمنزلة مِنْتن مصروف إلى الكسر عن مَنْخر (٥٤)

وهو يخطىء أبا عمرو الشيبانى وابن قتيبة فى قولهما : « من قال نَتُن (ثلاثياً) قال : مِنْتن ومن قال : أنتن قال : مُنتن (٥٥) » .

قال الزبيدى : « وليس لما قالاه وجه فى العربية ، ولا أصل له فى الصواب . ومِنْتن — على ما أعلمتك — مصروف عن مُنْتن ، وليس بأصل من الأبنية فيقال إنه من نَتُن ، وليس فى الكلام مِفْعل أصلا إلا مِنْخر (٥٦) » .

وعند ما ذكر قول أبى حاتم إن الذبابة بقية الدَّيْن قال : « وأنا أحسب الذى ذكره أبو على أن أبا عبيدة روى عن الكسائى والأحمر خلاف ما ذكره أبو حاتم (٥٧) » .

وبعد أن يذكر عن الأصمعى قوله : إن جمع صار هو صُرَّاء ، على غير

---

(٥٤) ص : ١٧٥
(٥٥) نفس الصفحة
(٥٦) نفس الصفحة
(٥٧) ص : ٦٨

قياس يعقب عليه بقوله : « وفُعَّال من الأبنية التى تكون جمعاً لفاعل مثل : ائم وقُوَّام وصائم وصُوَّام وضارب وضراب . وقد غلط الأصمعى فيما رواه (٥٨) » .

والحق أن الزبيدى متجن فى تغليط الأصمعى ؛ فالأمثلة التى ذكرها الزبيدى كلها على وزن فاعل صحيح اللام . أما صار فهو على وزن فاعل معتل اللام ، وقياس جمع المعتل اللام ليس على فُعَّال ، بل يجمع على فُعَلة ، كقاض وقضاة ، وداع ودعاة ، أو على فُعَّل كغاز وغُزّى وسارٍ وسُرّى . وما روى من فاعل المعتل اللام على فُعَّال فهو على غير قياس ، إذ روى غزاء وسراء فى جمع غازٍ وسارٍ (٥٩) .

ولم يسلم من تغليط الزبيدى أستاذه أبو على القالى ، فقد قال فى كتابه : « وقرأت على (أبى على) : فى جماعة الحدأ حدّان بتشديد الدال ، وراجعته فقلت له : إن التشديد لا أصل له فى القياس ، فقال : هو من الجمع الشاذ . ولا أحسب الذى ذكر إلا غلطاً » (٦٠) .

وللزبيدى تعليلات لغوية وجيهة : فهو يوجه سبب لحن العامة فى صئبانة وذيّانة وأدمانة ، ومُصرانة ، بأن هذا من باب التوهم ، أو ما يسمى فى الاصطلاح الحديث : القياس الخاطىء (٦١) (False analogy) يقول الزبيدى :

« وإنما دخل عليهم لقولهم صئبان ، فتوهموا أن واحدته : صئبانة ، وظنوه من الجمع الذى ليس بينه وبين واحده إلا الهاء (٦٢) » .

---

(٥٨) ص : ٢١٨

(٥٩) راجع كتاب سيبويه : ٢ / ٢٠٦ وشرح المفصل : ٥/٥٤ وشرح ابن عقيل : ٢/٣٦٠

(٦٠) ص : ١٩٢

(٦١) راجع أثر القياس الخاطىء فى حدوث اللحن ، فى الباب الثالث من هذا البحث .

(٦٢) ص : ٥٦

وله لمحات مضيئة فى تفسير تأثر الأصوات المتجاورة توافق ما انتهى إليه اللغويون المحدثون (٦٣) :

فعندما ذكر لحن العامة فى « مِصدغة » وقولهم فيها : « مَزدغة » بفتح الميم ، بيّن أن الصواب : مصْدغة ، وقال : وإن شئت قلت مِزدغة بالزاى ، والزاى تخلف الصاد إذا كانت ساكنة وبعدها دال ، يقال : اصْدق وازدق ، وتقول العرب فى مثل من أمثالها : لم يحرم من فُصْدله ، ومن فُزْدله (٦٤) » .

وقوله هذا حق ، فنى هذا الموضع ما يسمى عند علماء الأصوات بالتماثل (Assimilation) ، فقد تجاورت الصاد والدال ، إذ أن الصاد مشكلة بالسكون فلم يفصل بين الصوتين صوت لين . ولما تم التجاور بين الصاد المهموسة والدال المجهورة حدث نوع من التماثل ، فتأثرت الصاد بالدال تأثرًا تخلفياً (٦٥) ، وهو الكثير الشيوع فى اللغة العربية ، فقلبت الصاد إلى نظيرها المجهور وهو الزاى المفخمة ، أو ما نسميه الظاء العامية المصرية ليصبح الصوتان مجهورين ، وهذا التأثر عبر عنه ابن جنى بقوله فى المثل السابق : « فُصْد » له و « فُزْد » : « ولما سكنت الصاد فضعفت به وجاورت الصاد وهى مهموسة ، الدال ، وهى مجهورة ، قربت منها بأن أشمت شيئاً من لفظ الزاى المقاربة للدال بالجهر (٦٦) » .

وعند ذكر لفظ خامل يقول الزبيدى : « وروى أبو على عن اللحيانى : « وخامن الذكر » بالنون ، ويقول : والنون هنا داخلة على اللام لتقارب

---

(٦٣) راجع التأثر وأنواعه ودرجاته فى كتاب « الاصوات اللغوية » للدكتور ابراهيم انيس : ١٢٧ — ١٣٤ (ط / ثالثة) .

(٦٤) ص : ١٩٥ وشرح الزبيدى هذا المثل بقوله : « يعنون من فصد لـه ذراع البعير ، وكانوا يفعلون ذلك عند المجاعات ، ويطبخون الدم ويأكلونه » .

(٦٥) راجع الفرق بين التأثر التقدمى والتخلفى فى كتاب « الأصوات اللغوية » للدكتور ابراهيم انيس : ١٢٨ والمراد بالتقدمى تأثر الصوت الثانى بالاول ، أما التخلفى فهو تأثر الصوت الاول بالثانى .

(٦٦) الخصائص : ٥٣٦/١

مخرجيهما(٦٧) » .

ومع أنه يعتبر التطور فى المعنى بتخصيصه أو تعميمه ، أو تغير مجال دلالته ، خطأ لغوياً ، لأن المعنى المستحدث لم يرد عن العرب — نرى له نظرة صائبة فى التماس وجه للتطور الدلالى ؛ إذا روى المعنى المستحدث عن بعض العرب : فهو عند ما يخطىء العامة فى تسمية الزق الذى ينفخ به الحداد كيراً ، ويبين أن الكير فى اللغة هو موقد النار الذى يبنيه الحداد، يرى أمامه رواية عن أبى نصر (أحمد بن حاتم) أن الكير هو الذى ينفخ به الحداد، فيقول فى توجيه ذلك : « وهو مما لا يصح عندى إلا على وجه تسمية الشىء بما قرب منه وما كان من سببه (٦٨) » .

ولو أن الزبيدى أخذ بهذا الرأى الوجيه الذى اعترف فيه بإمكان التطور الدلالى إذا كان على وجه تسميه الشىء بما قرب منه ، وما كان من سببه ، لو أخذ بهذا الرأى لما خطأ العامة فى كثير مما خطأهم فيه، وهو قد تغيرت دلالته عندهم إلى دلالة قريبة منها ، ومن أمثلة ذلك فى كتابه: إطلاقهم الشتاء على المطر(٦٩) ، وبينهما قرب زمنى ، وقولهم لحدق العين : حماليق، وهى بواطن الأجفان(٧٠) ، وبينهما قرب مكانى . ولكنه لم يفعل ، مع اعترافه بإمكان التطور لأنه تمسك بما سمع . وسنزيد ذلك بياناً فى الباب الثالث الخاص بتفسير حدوث اللحن فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة .

(ب) تشدد الزبيدى فى موقفه من العامة :

تبين من دراسة المقياس الصوابى عند الزبيدى فى « لحن العامة » أنه يأخذ

---

(٦٧) ص : ١١٣
(٦٨) ص : ٢٣١
(٦٩) ص : ٢١٥
(٧٠) تصحيح التصحيف : ١٣٧

بالأفصح ويرفض ما عداه، على نحو ما فعل الأصمعى وابن قتيبة وثعلب، فالزبيدى يرفض قول العامة : نَعنَع بفتح النونين ويقول إن الضم أفصح وأعرف (٧١). وهو يحكم على بعض اللهجات بأنها مردودة، فهو يذكر ما رواه بعض اللغويين أن أهل اليمن يقولون كُلوة ، بدل : كلْية ، ثم يقول : وذلك مردود(٧٢).

وهو يخطىء « سكرانة » ويحكم على ما رواه ابن السكيت أن قوماً من بنى أسد يقولون : سكرانة ، بأنه ضعيف ردىء ، وأن لبنى أسد لغات يرغب عنها . وإذا روى أستاذه أبو على القالى أن عمارة بن عقيل استعمل فى شعره : «رَيَّانة» عقب هو بقوله: « وكان أبو حاتم لا يثق بعربية عمارة هذا (٧٣) » .

ولهذا الموقف الذى وقفه من اختيار الأفصح واطِّراح ما عداه ، مما روى عن بعض اللهجات، أو كان ضعيفاً ، أو شاذّاً فى القياس ، أتاح فرصة لمحمد بن أحمد بن هشام اللخمى ، لكى يرد عليه ، فقد تركز رده — فى غالب الأحوال — فى محاولة الكشف من بين روايات اللغويين عن وجه آخر غير ما قال به الزبيدى ، كما سنبين فى الفقرة الخاصة برد ابن هشام عليه .

(جـ) الزبيدى بين القياس والسماع :

فى كتاب « لحن العامة » مواطن كثيرة ، يبدو فيها الزبيدى لغوياً مولعاً بالقياس .

والأمثلة على ذلك كثيرة .

فهو يرفض قول الكميت :

• ولكنّى أريدُ به الذّوينا •

---

(٧١) لحن العامة : ١١٢ وفى الصحاح : النعناع والنعنع : مقصور منه.
(٧٢) لحن العامة : ٩٦
(٧٣) المصدر نفسه : ١٧٢

فى جمع (ذو) لأنه « كما لا يجوز أن تقول « الذو » و « الذات » فتفرد فكذلك لا تقول الأذواء ولا الذوون فتفرد (٧٤) ، لأن ذو لا تكون إلا مضافة، فكذلك جمعها(٧٥) » .

والقياس هو الذى يحمله على تفضيل رأى الكوفيين فى عدهم مثل زلزل ، وصلصل وصمصم ثلاثياً زيد فيه الحرف الثالث مثل الأول ، كراهة اجتماع الأمثال (٧٦) ، خلافاً للبصريين الذين يعدونه رباعياً مجرداً ، ويقول : « وقول الكوفيين أولى عندى لأن الاشتقاق يصحبه ، والقياس نسيب به (٧٧) »

وقد لحظت أنه لا يأخذ بالقياس فى المواضع الآتية :

الموضع الأول : إذا كان اللفظ متعلقاً بصفة لله تعالى ولم تسمع هذه الصفة ، فلا يجوز إطلاق هذه الصفة ولو صحت فى القياس . وذلك مثل تخطئته استعمال « الأزلى » صفة لله تعالى ، ويقول : « ولا يجوز لأحد أن يصف الله — عزوجل — بغير ما وصف به نفسه فى محكم كتابه وحياً ، أو ما ثبت به الخبر عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ولو صحت الكلمات فى الاشتقاق وتمكنت فى التصريف (٧٨) » .

الموضع الثانى : إذا وردت شواهد قوية مسموعة على الظاهرة، ولم يرد عكسها عمن يوثق بعربيته ، فالقياس لا يأبى أن يقال : « اللهم صل على محمد وآله » بإضافة « آل» إلى الضمير ،كما قال ابن السيد البطليوسى (٥٢١ هـ)

---

(٧٤) اى عن الاضافة

(٧٥) ص : ٤٩

(٧٦) من الامثلة التى استدل بها الكوفيون : كبكب واصلها كبب لانه من كببت الرجل على وجهه وشفشف وهى من شفته الغيرة وشفه الحزن . ورقرق واصلها رقق لانه من الرقة . . . (الانصاف فى مسائل الخلاف : المسالة ١١٣)

(٧٧) ص : ١٥٣

(٧٨) ص : ٤٧

ورواه الخفاجي في « شرح درة الغواص »(٧٩).

ولكن الزُبيدي قال مع الكسائي : إن « آل » لا تضاف إلى المضمرات. واستند إلى حديث الصلاة على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وفيه : « وآل محمد، وآل إبراهيم » .

ثم قال : « وفي هذا الحديث الذي ذكرناه دلالة على ما ذكره أبو جعفر (النحاس) مع أنا لم نره مضافاً إلى مضمر لمن يوثق بعربيته (٨٠) » .

الموضع الثالث : يأخذ بما سمع في معاني الألفاظ، ولا يقيس تخصيص العام عند عامة زمانه ، على ما ورد في اللغة من هذا الباب . ويؤيد تخطئته لاستعمال العامة بالمعنى المسموع عن العرب.

* * *

(٧٩) ص : ٦

(٨٠) ص : ٥١

خصائص لهجات الأندلس

من الكتاب

من واقع أخطاء العامة المنثورة فى كتاب الزبيدى بذلت محاولة استقرائية غرضها استنباط ما يمكن استنباطه من خصائص للهجات الأندلس ، فى القرن الرابع الهجرى (العاشر الميلادى) ، وبعد الجمع والتصنيف انتهيت إلى الظواهر التالية ، التى أكتفى بمجرد وصفها ، مرجئاً تفسيرها إلى الباب الثالث ، الذى أحاول فيه تفسير الظواهر اللغوية التى استنبطناها من الكتب الثلاثة التى ندرسها ، فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة .

وهذا هو الوصف :

أولا — فى الأصوات :

١) فى الأصوات الساكنة (Consonants)

يقع الإبدال بين الأصوات الساكنة المتقاربة فى مخارجها وصفاتها — عند عامة الأندلس — على النحو التالى :

١ — الباء والميم : أبدلت الميم باء فى مثل قولهم : إن لم يتحقق ذلك فانبصْها (أى اللحية) وهى بالميم : من نمص الشعر أى نتفه (١) . ويبدو أن النون أيضاً حدث فيها إقلاب فكانت تنطق ميما فى هذا الموضع وسنفسر ذلك فى الباب الثالث من هذا الكتاب .

٢ — الميم والنون : أبدلت النون ميما فى المثالين الآتيين : قولهم : حلَنْزوم

---

(١) لحن العامة : ٥٨

والصواب : حلّزون(٢). وقولهم : خمّم . والصواب : خمّن (٣) .

٣ — الظاء والذال : أبدلت الذال ظاء فى قولهم : شظ الفرس ، بالظاء ، والصواب : شذ، بالذال(٤) . وكذلك : مسك أظفر بالظاء ، وهو أذفر بالذال(٥) .

٤ — الضاد والذال : أبدلت الذال ضادًا فى قولهم : صوف موضح(٦). والصواب : موذّح .

٥ — التاء والطاء : أبدلت الطاء تاء فى قولهم : كُسْت للعود الذى يُتبخّر به . والصواب : كُسْط وقُسْط (٧) .

٦ — الطاء والدال : أبدلت الدال طاء فى قولهم : جُخْطَب بدل: الجُخْدَب(٨) . والطاء دالا فى قولهم لنوع من الحلوى : قُبَيْد والصواب : قُبَيْط (٩) .

٧ — الذال والدال : أبدلت الذال دالا فى قولهم : جَرَد(١٠) والصواب : جَرَذ(١١) . وقولهم : تَدَعْدَع البناء . والصواب :

---

(٢) ص : ١٩٤
(٣) ورقة ١٤٨ (تصحيح التصحيف)
(٤) تصحيح التصحيف : ورقة ٢٠١
(٥) ص : ١٩٦
(٦) ص : ١٦٦
(٧) ص : ١١٦
(٨) ص : ٩١
(٩) ص : ١٣٧
(١٠) ص : ١١٦
(١١) ما يحدث فى عرقوب الدابة من تزيد او انتفاخ عصب .

تذعذع (١٢) .

٨ — اللام والراء : أبدلت الراء لاماً فى قولهم : قُسْطال وصوابه : قُسطار وقَلَسطون . وصوابه : قَرَسْطون (١٣) وزُرْزُل . وصوابه : زُرْزُور (١٤) . ويبدلون اللام راء فى قولهم : زَجَرَت الدابة ولدها . وصوابه : زَجَلت (١٥) .

٩ — اللام والنون : يبدلون النون لاماً ، فى قولهم : فى الطعام زُوال ، والصواب : زُوان (١٦) (وهو حب يخالط البُرّ) .

١٠ — السين والصاد : يبدلون الصاد سيناً فى قولهم : سابُور المَرْكَب . والصواب : صابور (وهو ما يثقل به المركب) (١٧)

١١ — الزاى والصاد : يبدلون الصاد زاياً فى قولهم : مَزْدغة بدل : مِصْدَغة .

١٢ — السين والشين : يقلبون السين شينا فى قولهم : مَشْحذة للمِسْحَتة ، وشَذَا نِق للسَّوذا نِق (الصقر) (١٩) .

١٣ — القاف والكاف : يبدلون القاف كافاً فى قولهم : حُكّ بدل : حُقّ (٢٠) وتَرْكُوة ، بدل تَرْقُوة (٢١) . ويبدلون الكاف قافا فى قولهم لخادم الرحى : مَقَّاس . وصوابه :

---

(١٢) ص : ١٥٤
(١٣) ص : ١٠٠
(١٤) ورقة : ١٧٦ (تصحيح التصحيف)
(١٥) ص : ١٦٤
(١٦) ص : ١٧٦
(١٧) ص : ١٩٥
(١٨) ص : ١٩٥
(١٩) ص : ١٣٣
(٢٠) صحص : ٩٧
(٢١) ص : ١٤٩

مَكّاس (٢٢) ، وقولهم : قَبّ ، والصواب : كُوب (٢٣)
وقولهم : قَبّار للنبت المعروف بالكَبَر (٢٤) .

١٤ — الهمزة والعين : يبدلون الهمزة عيناً فى قولهم : مفقوع العين ، بدل : مفقوء (٢٥)
وابن المفقّع (٢٦) أى المفقأ العين ، وهو ذم ،
ويبدلون العين همزة ويخففونها فى قولهم : نَطا بدل
نطع (٢٧) .

١٥ — الخاء والغين : يبدلون الغين خاء فى قولهم : خَرْز ، أى غَرْز (٢٨) .

١٦ — يتخلصون من الهمزة بالحذف أو التخفيف ، ومن أمثلة ذلك : بَزِيم
بدل : إبْزيم (٢٩) ، حَيْر بدل : حائر (٣٠) ،
مِيضَة بدل مِيضأة (٣١) .

١٧ — يتخلصون من الهمز فى ألف التأنيث الممدودة ثم يضيفون إلى الاسم تاء
التأنيث ، فيقولون : مِينَة (٣٢) ، وحَلْفة (٣٣) ، وطَرْفة (٣٤) ،

---

(٢٢) ص : ١٧٧
(٢٣) ص : ١٨٩
(٢٤) ص : ٧٤
(٢٥) ص : ١٦٩
(٢٦) ص : ٤٤
(٢٨) ورقة : ١٤٤ (تصحيح التصحيف) والغرز هو : ركاب الرحل من
جلد مخروز يعتمد عليه فى الركوب .
(٢٩) ص : ٥١
(٣٠) ص : ١٤٠
(٣١) ص : ١٨٠
(٣٢) ص : ٥٤
(٣٣) ص : ٩٩
(٣٤) ص : ٩٩ .

وحَلْوة (٣٥) . فى ميناء (أو مينا) . (على توهم أن الألف هنا للتأنيث ، وهى فى اللغة لام الكلمة) ، وحلفاء وطرفاء وحلواء ، وكذلك يفعلون فى ألف التأنيث المقصورة ، فيقولون : دِفْلة بدل دِفْلى: (وهى نبت) . (٣٦).

(ب) **فى أصوات اللين** : (Vowels)

من الخصائص البارزة لعربية الأندلس ، كما وصفها الزبيدى فى كتابه :

١ — إطالة أصوات اللين ، فتصبح الفتحة القصيرة ألف مد ، والضمة القصيرة واو مد ، والكسرة القصيرة ياء مد :

فمن أمثلة إطالة الفتحة قولهم : عَرْعار فى عَرْعَر ، وبَرْواق فى بَرْوَق ، وقَبّار فى الكَبَر (٣٧) . وقادُوم فى القَدُوم ، وبكارة فى بكْرة وكان أكثرهم ينطقونها : بَكَرة . وآذان فى أذان ، وآى فى أى ، وطوال فى طول ، وعكار فى عكر ، وضارَّة فى ضَرَّة ، وقطاع (جمع قطعة) فى قطع (٣٨) .

ومن أمثلة إطالة الضمة قولهم : عُوش الطائر بدل : عُشّ . ولُوبان بدل : لبان (٣٩) .

ومن أمثلة إطالة الكسرة قولهم : الطَّيراز فى الطِّراز ، والتيلاد فى التِّلاد ، والثيمار فى الثِّمار ، والطَّيحال فى الطِّحال ، والإيكاف فى الإكاف ، وصَنيفة الثوب أى صَنِفته (جانبه الذى لا هدب له) . ويؤيد المؤلف ذلك بقوله : « وقد أولعت العامة بإقحام الياء » . وعكس الظاهرة السابقة ، أعنى تقصير صوت اللين قد حدث فى قولهم : معدا فلان ، أى ما عدا .

---

(٣٥) ص : ١٤٨

(٣٦) ص : ١٢٢

(٣٧) لحن العامة : ٧٨ — ٧٣ — ٧٤ على الترتيب

(٣٨) راجع على الترتيب : لحن العامة : ١٢٣ — ١٩٢ — ٨٠ — ١٩٧ وتصحيح التصحيف : ٢١٦ ، ٢٣١ ، ٢١١ ، ٢٥٤

(٣٩) من أمثلة ذلك أيضا ما رواه ابن هشام اللخمى فى المدخل ان عامة الاندلس فى القرن السادس يقولون : قنفود فى القنفذ ، وكامون فى كمون (ورقة ٦١)

٢ — تحريك وسط الاسم الثلاثى المشكل بالسكون فى حالة الوقف ، بالفتحة إن كان على وزن فَعْل ، نحو : أمْر ، وقَصْر ، ورَمْل ، وسَمْن ، وبَقْل (٤٠) . وكذلك يحركون عين ما كان على وزن فِعْل ، نحو: ذكر و فِطْر .

٣ — التخلص من صوت اللين المركب Diphthong فصوت اللين المركب ai (أى) فى مثل الغَيْرة ، والقَيْح ، والمَيْتة ،قد تطور إلى الكسرة فى مثل الغيرة والميتة ، وإلى صوت الإمالة e فى القيح (٤١) .

وصوت اللين المركب au (أو) فى صَنَوْبَر ،وصَوْمَعة قد تطور إلى الضمة الممالة فقالوا: صُنُوبر ، وصُمْعة . وفى هذه الكلمة الثانية تطور آخر هو تقصير صوت اللين (الضمة) .

وصوت اللين المركب ai (أى) فى نَيْفَق القميص قد تطور تطورًا آخر إلى الفتح (a) ، فقالوا : نافق القميص (٤٢) .

٤ — إمالة الفتحة نحو الكسرة فى مثل : خُبَّيز فى: خُبَّاز .

٥ — الميل إلى الانسجام بين أصوات اللين Vowel Harmony ويمكن أن يعزى إلى ذلك تطور صيغة مفعل بكسر الميم وفتح العين ،إلى مفعل بفتحهما

---

(٤٠) الأمثلة كلها من كتاب الزبيدى (ص : ١٨٥ ، ٢٠٣) وقد أضاف اليها ابن هشام اللخمى أمثلة أخرى هى أنهم يقولون: أبو بكر وابن بكر (بفتح الكاف) (ورقة ٦١ — أ) ويقولون نمل (بفتح الميم) فى النمل بإسكان الميم (٦٢ — أ من المدخل الى تقويم اللسان) وذكر صاحب الجمانة (ص ١٥) ان عامة تونس فى القرن التاسع ، يفتحون الميم من السمن وعمرو اسم الرجل .

(٤١) لم يذكر الزبيدى حركة الامالة فى قيح بل ذكر أنها بالكسر ولعلها كانت تنطق بالامالة .

(٤٢) يبدو أن كلمة نيفق (بفتح النون) تطورت اولا الى الامالة فقيلت نيفق (بامالة النون) ثم تطورت ثانيا الى الفتح فقيل نافق .ويمكن أن يعد من هذا أيضا ما جاء فى نوادر ابى مسحل : ٢٨٩ من قولهم : القباط والقبيط للناطف (نوع من الحلوى) .

تحقيقاً للانسجام الصوتى ، ومن أمثلة ذلك قولهم : مَقْوَد ، ومَنْجَم ، ومَقْنَعة ، ومَخْدَّة ، ومَزْدَغة ، ومَطْرَد . والصواب : كسر الميم فى جميع الأمثلة .

ويمكن أن يعزى إلى ذلك أيضاً قولهم : مَنْكَب بدل : مِنْكَب أو مَنْكِب ونرجَس بدل : نرجِس . وقولهم أخضر مَشرب بدل : مُشرب ، ورجل مَقعد بدل : مُقعَد (٤٣) .

ومن ذلك أيضاً قولهم : قُرنفُل ، بدل : قَرنفُل . والسَّيكَران بدل : السَّيكُران ، وخَيْزَران بدل : خَيْزُران ، وبَسطام بدل : بِسطام (٤٤) .

ثانياً : فى الصيغ :

١ — « يقولون فيما كان من الأفعال الثلاثية المعتلة العين مما لم يسم فاعله ، بإلحاق الألف فيبنونه على أفْعِل نحو : أبيع الثوب ، وأقيم على الرجل ، وأخيف ، وأدير به ، وأسير به ، والصواب فى هذا إسقاط الألف (٤٥) .

٢ — صيغة الاسم الآلة « مِفْعَل » تطورت عندهم إلى مَفْعَل ، وقد ذكرنا أمثلتها فى الفقرة الخاصة بالانسجام الصوتى فيما سبق .

٣ — يخلطون فى اسم الفاعل بين ما كان من الفعل الثلاثى وما كان من الرباعى ، فيقولون : أنت مُعزِم على كذا بدل عازم ، وتاجر مُربِح ومُخْسِر بدل : رابح وخاسر ومرد بدل : راد (٤٦) . وعكس ذلك قولهم : يا غايث المستغيثين بدل : مغيث ، ودابة طائقة بدل : مطيقة (٤٧) .

---

(٤٣) لحن العامة : ١٨٨ — ١٣١ — ١٦٢ — ١٣٢ على الترتيب
(٤٤) المصدر نفسه : ٩٤ — ١٤٢ — ٨٥ — ١٢٩ على الترتيب
(٤٥) المصدر نفسه : ٢٠٣
(٤٦) المصدر نفسه : ٩٠ — ١٧٧
(٤٧) المصدر نفسه : ٢٠٢ — ١٢١

٤٨ — حدثت الظاهرة السابقة فى اسم المفعول أيضاً ، فيقولون: هو مبطول اليد ، وموسوع عليه . والصواب : مُبطّل ومُوسّع (٤٨) .

٥٠ — يخلطون بين صيغتى اسم الفاعل والمفعول فى بعض الحالات ، فيقولون: مذهول العقل ، ومحمول ، ويوم مهول ، والصواب : ذاهل ، وحامل ، وهائل (٤٩) ، ويقولون: مُنْتَن ، والصواب : مُنْتِن بصيغة اسم الفاعل .

٦٠ — فى لغتهم صيغة من صيغ الجمع لا توجد فى العربية هى : أفعلة بفتح الهمزة والعين ، فيقولون: أجنّة فى جمع جنان (وهو اسم الجنة أو الحديقة عندهم) ، كما يقولون : أقفزة جمع قفيز (٥٠)، وقد علق الزبيدى فى الموضعين بقوله : إن « أفْعِلة لا تكون من أبنية الجمع » .

٧ — الجمع الذى على وزن فِعْلان أو فُعْلان يفرقون بينه وبين مفرده بالتاء ، فيقولون : ذِبّان وذبّانة ، وصِئْبان وصِئْبانة ، وأدْمان وأدْمانة ، ومُصْران ومُصْرانة . فوجدت فى لغتهم مفردات ليست فى اللغة الفصحى . ومفرداتها على الترتيب : ذُبابة ، وصُؤابة ، وأدْماء ، ومَصير (٥١) .

ثالثاً : فى دلالة الألفاظ :

تطورت دلالة الألفاظ فى عربية الأندلس ، وأسفر استقرائى لمظاهر هذا التطور عن هذه المظاهر الثلاثة الآتية :

---

(٤٨) المصدر نفسه : ١٧٧ — ١٨٦
(٤٩) المصدر نفسه : ٩٥ — ١١٣ — ١٧٦
(٥٠) المصدر نفسه : ١٣٢ — ١٦٨
(٥١) المصدر نفسه : ٦٥ — ٥٦ — ٦٦ — ١٦٨

١ ــ **تخصيص الدلالة:** وذلك بأن يكون معنى اللفظ عاماً فيخصونه ببعض مدلولاته. والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها :

يقولون الوادى للنهر خاصة . والوادى كل بطن مطمئن من الأرض ،وربما استقر فيه الماء (٥٢) .

يطلقون اسم الريحان على الآس خاصة . والريحان أعم ،إذ يشمل كل نبت طيب الريح كالورد والنُعنُع والنمّام (٥٣) . ويخصون باسم اللحاف :الغطاء الذى يكون على الأسرّة، واللحاف يشمل كل ما التحف به من ثوب أو رداء أو كساء (٥٤) . ويقولون لضرب من سباع الطير: صقر. والصقر : كل ما صاد من سباع الطير كالشواهين والبزاة (٥٥). ويطلقون لفظ الخمار على ما تغطى به المرأة رأسها من شقاق الحرير خاصة . والخمار يشمل كل ماغطت به المرأة رأسها من ثوب أو غيره (٥٦) .

ويقولون : بكرت إليك بمعنى غدوت خاصة، والبكور التعجيل فى جميع أوقات الليل والنهار (٥٧) .

ويقولون : بحر لما كان ملحاً خاصة ،والبحر يكون للعذب والملح (٥٨) .

ويخصون بلفظ تنوير ما كان للآس خاصة . والتنوير :نور الشجر كله (٥٩) .

---

(٥٢) لحن العامة : ٢٣٣

(٥٣) المصدر نفسه : ٢٣٤

(٥٤) المصدر نفسه : ٢٤٥

(٥٥) المصدر نفسه ٢٣٦

(٥٦) المصدر نفسه : ٢٣٧

(٥٧) المصدر نفسه : ٢٣٧

(٥٨) فى المخصص : ١٠ ــ ١٥ : البحر المـاء الملح فى قول ابى عبيد . والمـاء الكثير من عذب أو ملح قول غيره .

(٥٩) من تصحيح التصحيف : ١١٥

ويقولون لثوب من الوشى : حلة . والحلة الإزار والرداء معاً (٦٠) .

ويقولون لكف الإنسان إلى معصمه يد . واليد: اسم جامع للأصابع والكف والذراع (٦١) .

ويقصرون الإسكاف على الخرّاز . . . وكل صانع عند العرب إسكاف (٦٢) .

وفى الكتاب أمثلة أخرى على هذه الظاهرة .

٢ — **تعميم الدلالة** : وهو عكس الظاهرة السابقة ، ومن أمثلته من كتاب الزبيدى : يطلقون الاستحمام على ما كان بالماء الحار أو البارد ، والاستحمام خاص بالماء الحار (٦٣) .

ويعممون دلالة عجز عن الشىء، فيعبرون به وإن كان المرء يستطيع القيام به . والعجز خاص بحالة الضعف عن الشىء وعدم القدرة عليه. والصواب فى حالة الاستطاعة : استعمال كسل (٦٤) .

٣ — **تغير مجال الاستعمال** (٦٥) : وذلك بأن ينتقل مجال استعمال الكلمة إلى معنى آخر لعلاقة بين المعنيين . ومن أمثلة ذلك فى الكتاب :

ويقولون للحزام : قلادة ، والقلادة العقد الذى يوضع فى العنق (٦٦) .

ويقولون: بَنِيقة ،للقطعة من الشقاق تخاط بجنب القميص، والبنيقة: لِبْنة

---

(٦٠) المصدر نفسه : ١٣٦

(٦١) المصدر نفسه : ٣٣٠

(٦٢) لحن العامة : ٢٣٩

(٦٣) لحن العامة : ٣١ ــ ب

(٦٤) المصدر نفسه : ٣٤ ــ ا

(٦٥) لم يستخدم المؤلف اصطلاح تغير مجـــال الاستعمال ، بل هو مصطلح حديث جمعت أمثلته من كتاب الزبيدى .

(٦٦) لحن العامة : ٢١١

القميص التى فيها الأزرار (٦٧) .

ويقولون للذى يقلع عن الشراب فيصيبه صداع : مثمول . والثمل هو السكر بعينه . فأما الذى يعنون به فهو الخُمَّار ، والرجل إذا أصابه ذلك : مخمور (٦٨) .

ويسمون المطر شتاء، ويقولون: يوم شات . والشتاء فصل من فصول السنة كالصيف والخريف (٦٩) .

ويقولون للدينار من الذهب : مثقال ، والمثقال : زنة الشىء الذى يثقل به (٧٠) .

ويقولون للبيت المُحسَّن : بلاط ، والبلاط الحجارة المفروشة (٧١) .

ويقولون لعود الشراع : صارٍ ، والصَّارى : المَلَّاح (٧٢) .

ويقولون : أسطوانة البيت للذى يشرع منه إلى الفناء ، والأسطوانة : السارية (٧٣) .

ويقولون للكُمَّثْرى : إجَّاص، والإجَّاص: ضرب من المشمش (٧٤) .

ويقولون :سانية للخشب الذى تديره الدابة إذا سنت (لتخرج الماء من البئر) والسانية: هى الدابة التى تسنو (٧٥) .

---

(٦٧) لحن العامة : ٢١٠
(٦٨) المصدر نفسه : ٢١٢
(٦٩) المصدر نفسه : ٢١٥
(٧٠) المصدر نفسه : ٢١٦
(٧١) المصدر نفسه : ٢١٦
(٧٢) المصدر نفسه : ٢١٨
(٧٣) المصدر نفسه : ٢٢٣
(٧٤) المصدر نفسه : ٢٢٤
(٧٥) المصدر نفسه : ٢٢٧

ويقولون : الدَّبران لذباب يلسع ، والدِّبَّران اسم :للزَّنابير (٧٦) .

ويقولون لعَقِب الرجل : كَعب . والكعب هو العظم الناتىء فى مفصل القدم من الساق (٧٢) .

وفى الكتاب أمثلة أخرى كثيرة من هذه الظاهرة .

* * *

هذه هى أهم الظواهر الصوتية ، والصرفية ، والدلالية ، التى استطعنا استنباطها من لحن العامة للزبيدى . وسنحاول فى الباب الأخير من هذا البحث ، تفسير ما نستطيع تفسيره من هذه الظواهر فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة .

---

(٧٦) لحن العامة : ٢٢٣

(٧٧) المصدر نفسه : ٢٢٦

الكتاب بعد الزبيدى

يعد كتاب الزبيدى — فيما نعلم — أول كتاب ألف فى لحن العامة فى الأندلس. وهو كذلك ذو قيمة علمية ، إذ لم يقتصر على ذكر الخطأ والصواب ، بل توسع فى تفسير المادة ، وأكثر من الشواهد والتوجيهات التى تنم على سعة علمه .

ولهذا رأينا لكتاب الزبيدى تأثيرًا فى الكتب التى ألفت بعده فى موضوعه ، بل وفى غير موضوعه من الكتب والمعجمات . ويبدو هذا التأثير الذى تتبعناه فيما يلى :

١ — رد عليه محمد بن أحمد بن هشام اللخمى الإشبيلى السبتى (ت ٥٧٧ هـ) فى كتابه « المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان » ولكنه بعد أن رد على بعض ما خطأ فيه الزبيدى عامة زمانه ، نقل عن هذا الكتاب كثيرًا من مادته التى وافق عليها وكانت شائعة إلى عصر ابن هشام اللخمى .

٢ — رجع إليه أبو حفص عمر بن خلف بن مكى الصقلى (ت ٥٠١ هـ) فى كتابه « تثقيف اللسان وتلقيح الجنان » وأخذ برأيه فى تصحيح طائفة من الأخطاء التى اشترك فيها أهل صقلية وأهل الأندلس ، وقد أثبتنا فى هوامش تحقيقنا لكتاب ابن مكى المواضع التى نقل فيها عن الزبيدى .

٣ — نقل عنه ابن السيد البطليوسى (ت ٥٢١ هـ) ما ذهب إليه هو وأبو جعفر النحاس ، من أن كلمة « آل » تضاف إلى الاسم الظاهر ولا يجوز إضافتها إلى مضمر (الاقتضاب : ٦) .

٤ — نقل عبد الله بن برى (ت ٥٨٢ هـ) طائفة من تصحيحات الزبيدى فى كتابه « أغلاط الضعفاء من الفقهاء » وإن لم يذكر صراحة أنه نقل عن الزبيدى ، بل ذكر أنه نقل ألفاظه مما ذكره المتقدمون من

علماء اللغة . وقد راجعت كتاب « ابن برى »، وفيه ما أرجح أنه من كتاب الزبيدى .

٥ — أخذ صلاح الدين الصفدى (ت ٧٦٤هـ) أكثر مادة كتاب الزبيدى وضمنها كتابه المخطوط « تصحيح التصحيف وتحرير التحريف » . ورمزه فيه (ز) .

٦ — نقل عنه أحد لغوى القرن التاسع الهجرى فى تونس ،وهو مؤلف كتاب « الجمانة فى إزالة الرطانة (١) » ، وقد نشره محققاً الأستاذ حسن حسنى عبد الوهاب أحد علماء تونس المعاصرين (٢) ، وقد ذكر المؤلف اسم الزبيدى فيما نقل عنه .

٧ — اختاره عبد القادر البغدادى صاحب « خزانة الأدب » ضمن مراجعه وذكره فى مقدمته ،ونقل عنه فى الجزء الأول (صفحات : ٦٧ ، ٢٨٤ ، ٤٥٨ من طبعة بولاق) .

٨ — ونقل عنه الشيخ خالد الأزهرى فى «شرح التصريح على التوضيح »ما رواه عن ابن السكيت وأبى حاتم فى قول بنى أسد : سكرانة وصرفهم سكران .

٩ — نقل عنه السيد محمد مرتضى الزبيدى صاحب « تاج العروس » رأيه فى النسبة إلى مرو (التاج : مرو) .

١٠ — نقل عنه ابن منظور تخطئته لقول العامة : أردفته . (اللسان : ردف)

رد ابن هشام اللخمى على الزبيدى :

ألف ابن هشام اللخمى (ت ٥٧٧ هـ) كتابه « المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان » فى لحن عامة الأندلس فى القرن السادس الهجرى ،وفى الرد على كتابى « لحن العامة » لأبى بكر محمد بن الحسن الزبيدى ، و« تثقيف اللسان

---

(١) راجع على سبيل المثال صفحتى ١٣ : ٢١ ففيهما نقول عن الزبيدى .
(٢) نشر الكتاب فى المعهد العلمى الفرنسى للآثار بالقاهرة : ١٩٥٣ .

وتلقيح الجنان » لأبي حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي. وقد بدأ بالرد عليهما فيما أنكراه ، وأضاف إلى ذكر ذلك كثيراً مما لم يذكراه مما غير في زمانه، ولحنت فيه عوام عصره(٣)، والحق أنه نقل كثيراً مما ذكراه أيضاً(٤) .

منهجه في الرد :

قلنا فيما سبق إن أبا بكر الزبيدي كان متشدداً، إذ يأخذ بالأفصح ويحكم بالخطأ على ما سواه . ومن هنا وجد ابن هشام اللخمي مدخلا للرد على الزبيدي ، فهو في جمهرة ما رد به عليه لا ينكر ما اختاره، بل يحاول توسيع دائرة الصواب ، ويذكر لهجات رويت على وجه مختلف عما اختار الزبيدي ومتفق هو وما تقوله العامة .

ويتضح هذا المنهج في الأمثلة التالية :

فهو يقول (ورقة ١٠ــ ب) في رده على الزبيدي في تخطئة قول العامة، أكْنَيته فهو مُكْنٍ : « وأكنيته فهو مُكْنٍ ليست بالفصيحة إلا أنها ليست

---

(٣) عن مقدمة المدخل (مخطوط وعندي منه نسخة مصورة) .

(٤) على سبيل المثال نقل عن الزبيدي تصويباته في الاخطاء الآتية : كدس ، التباطي والتوضى (ورقة ٦١ ــ ب) جمح الظهارة على ظواهـــر (٦١ــ ا) لحاف لمـــا يكون على الأسرة (٦٢ ــ ا) نافق القميص (٦٣ــب) قولهم للسحاب المتراكز : نوء (٦٣ ــ ب) قولهم لعود الشرع : صار (٦٤ ــ ا) قولهم سابور المركب بالسين (٦٤ ــ ا) قولهم عجزت عن الشيء وان كان يستطيعه (٦٥ ــ ب) قولهم لضرب من المسامير : فتلية بدل فترية (٦٦ ــ ا) قولهم لرئيس النصارى قومس (٦٧ ــ ا) قولهم لما بيع من المتاع : سنعة (بفتح السين) (٦٨ ــ ا) وقولهم لنوع من الحلى : أراق (٧٢ ــ ب) والتصويبان الآتيان متتاليان في كتاب الزبيدي ونقلهما ابن هشام نصـــا (٧٣ ــ ب) وهما قولهم : قلسطون للميزان العظيم ، وقولهم : قنبان للميزان العظيم بدل قرسطون وقفان . وفي المدخل كثير غير ذلك ، مما نقـــل عن الزبيدي وابن مكـــي .

بخطأ ولا يجب أن تلحن بها العامة ، لكونها لغة مسموعة ،ومن اتسع فى كلام العرب ولغاتها لم يكد يلحن أحداً، ولذلك قال أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد : أنحى الناس من لم يلحن أحداً، وقال الخليل رحمه الله: لغة العرب أكثر من أن يلحن فيها متكلم ، وروى الفراء أن الكسائى قال : على ما سمعت من كلام العرب ليس أحد يلحن إلا القليل » .

فهو إذاً يتوسع فى كلام العرب ولغاتهم ،ولا يحاول أن يلحن أحداً ما دام على كلامه من لسان العرب دليل .

ويؤيد ذلك أيضاً قوله (ورقة ١٢ — أ) فى تصويب غَلَقت الباب الذى اتفق على تخطئته الكسائى وابن السكيت ، وابن قتيبة ، وثعلب ، والزبيدى فى كتبهم فى اللحن : « حكى ابن دريد فيه غَلَّقت ، وهى لغة ضعيفة ، والأفصح فى ذلك: غَلَّقت ، ثم أغلقت ، وهى وإن كانت لغة ضعيفة فلا (٥) يجب أن تلحن بها العامة ، لأنها من كلام العرب ، وإن قلّت وضعفت » .

ومثل آخر : يقول فى رده على الزبيدى فى تخطئة قولهم : نَبْلة لواحدة النبل (ورقة ٧ — أ) ، « إن ابن جنى حكى أن واحد النبل نبلة، فلا معنى لإنكاره على العامة على قلته » .

ويرد على تخطئة الزبيدى لقول العامة : إجاص للكُمَّثْرى بقوله (ورقة ٧—ا ـ ٨ — أ) ، « قال أبو حنيفة : الإجاص عند أهل الشام الكمثرى ، ويسمون الإجاص : المشمش . قال الراد: فإذا كانت لغة شامية ،فكيف تلحن بها العامة ؟ » .

وغير هذا كثير اتخذ فيه ابن هشام الخمى مقياساً صوابياً مختلفاً عن مقياس

---

(٥) الافصح هنا ترك الفاء ؛ لان الجملة خبر عن المبتدا ، وليست جوابا للشرط .

الزبيدى ، الذى يعرف هذه اللهجات التى يذكرها ابن هشام ، وقد ذكرها الزبيدى أيضاً ، وأعلن رفضه إياها لأنها ضعيفة . ولكن اللحمى يرى أن كل ما روى عن لهجة من لهجات العرب يؤخذ به ، ولو كانت اللغة ضعيفة ، أو قليلة ، أو نادرة .

وبينما نرى ابن هشام متساهلا يلتمس لما يقوله العامة وجهاً فى اللغة ، نراه متشدداً مع صاحبه ، لا يغفر له استعماله لفظاً ليس بالأفصح كقولهم : عَزَبة ، أى عَزْباء . أو استشهاده ببيت لشاعر محدث كمحمد بن مناذر فيورد له بديلا ، أو إغفاله وجهاً من الأوجه الجائزة فى الكلمة فينبه إليه . . .

كذلك لحظت أن ابن هشام إذ يقف هذا الموقف فى مواجهة الزبيدى يعدل عنه أحياناً فى تصحيحه هو للحن العامة فى زمانه ، فهو أحياناً يختار الأفصح ، ويدع ما عداه . ومن أمثلة ذلك : « ويقولون : فلانة ليس لها شَكْل يعنون الغُنْج والدَّل . والأفصح : ليس لها شِكْل بكسر الشين وإسكان الكاف (ورقة ٥٨ — أ) ، وفى الورقة نفسها يقول : « ويقولون كوة بضم الكاف ، والأفصح الكوة بفتحها » .

وفى الورقة (٦٨ — ب) يقول : « ويقولون للقائم : اجلس . والاختيار على ما حكاه الخليل أن يقال لمن كان قائماً : اقعد ، ولمن كان مضطجعاً : اجلس » .

ولكن ابن هشام كان على حق فى بعض ردوده على الزبيدى ، ومن ذلك إنكاره عليه تغليط الأصمعى فى قوله : إن جمع صار على صُرَّاء جاء على غير قياس ، وقول الزبيدى : « بل هو القياس » ، وقد فصلنا القول فى ذلك فى ملحوظاتنا على الزبيدى فى الفقرة التالية .

ومجمل القول فى رد ابن هشام أن جمهرته مؤسسة على مبدأ التوسع فى اللغة

الذى لا يجرى عليه الزبيدى ، وأن ابن هشام أخذ بأقوال الزبيدى فى كثير من الحالات . وقد أثبتنا بعض ما نقله عنه فى هامش الصفحة رقم ١٣٨ .

ملحوظات على كتاب الزبيدى :

تبين فى الفقرات السابقة ما كان لكتاب الزبيدى من أثر فيما ألف بعده ، يدل على أهميته وقيمته العلمية ، ولهذا ترددت كثيراً قبل إبداء ملحوظاتى على مسائل يمكن أن تؤخذ على هذا اللغوى الكبير ، ولم أثبتها هنا ، إلا بعد أن تأكد لى المأخذ ، وهذه هى الملحوظات :

١ — وردت فى « لحن العامة » رواية عن أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب نصها أن :

« الحائر : هو الذى تسميه العامة : الحَيْر ، وهو الحائط » .

ولما كان الحائر هو مجتمع الماء ، أو هو حوض يسيَّب إليه مسيل الماء من الأمطار ، أو هو المكان المطمئن الوسط المرتفع الحروف (٦) . ولما كان الحائط هو الجدار أو البستان ، ولم تبد لى صلة قريبة بين هذين اللفظين المترادفين — (الحائر ، والحائط) فقد اتجهت أولاً إلى تحقيق النص ، والتأكد من أنه ليس هنا خطأ فى النسخ ، فرجعت أولاً إلى : « خزانة الأدب » وكنت أعلم أن هذا النص منقول فيها ، فوجدته مطابقاً للنسخة التى بين يدى إذ قال : « والحائر الذى تسميه العامة الحَيْر وهو الحائط (٧) » .

ورجعت إلى فصيح ثعلب لأقابل هذا النص بما ذكره ثعلب ، فوجدت أن كلمة الحائط من تصويب آخر ، وليست هى الحائر ، وسياق كلام ثعلب : « وهى عائشة ولا تقل : عيشة . وهو الحائر لهذا الذى تسميه العامة الحَيْر ، وجمعه حُوران وحيران . وهو الحائط ، ولا تقل : حَيْط (٨) » ، هى إذاً كلمة

---

(٦) اللســـان : حير

(٧) خزانة الادب : ١ — ٤٥٨

(٨) التلويح (شرح الفصيح) : ١٤٥

أخرى مما يخطىء فيه العامة ، تماثل عائشة التى يقال فيها عَيشة ، والحائر الذى يقال فيه حير ، فالعامة تقول فيه مثلهما : حَيط .

وافترضت أن الناسخ بتر الكلام فى نسختى من كتاب الزبيدى ،وافترضت أن صاحب الخزانة نقل منها أو من أخرى مشابهة فيها هذا البتر. ثم رجعت إلى المعجمات، فوجدت فى القاموس (حير) : « والحائر مجتمع الماء ، وحوض يُسيَّب إليه مسيل ماء الأمطار ، والمكان المطمئن . والبستان (الحائط) كالحَيْر » ووجدت مثله فى شرح القاموس(٩) ، ووجدت الزَّبيدى (صاحب التاج) يحاول الربط بين المعنى المشهور للحائر والمعنى الآخر أى البستان ، فقال : « وقال أبوحنيفة: من مطمئنات الأرض الحائر ، وهو المكان المطمئن الوسط المرتفع الحروف » . وقال الزَّبيدى « ومن ذلك سَمَّوا البستان بالحائر » فهو إذًا يؤكد ما قاله الفيروزابادى ، وبوجهه . ووجدت تفسير الحائر بالبستان كذلك فى المعجم اللغوى الوسيط (١—٢١٠ من الطبعة الأولى) .

أما صحاح الجوهرى ، وأساس البلاغة ، ولسان العرب ، فلم أجد فيها البستان من معانى الحائر .

وشجعنى موقف الصحاح والأساس واللسان من هذه الكلمة ، على أن أرجح أن عبارة : « وهو الحائط » فى كتاب الزبيدى جزء من تصويب مستقل ، لكلمته : « ولا تقل : حيط » كما نص عليه ثعلب فى الفصيح ، وأن بعض اللغويين نقل العبارة مبتورة إما من الفصيح ، وإما من كتاب الزُّبيدى ، وشاع القول بأن الحائر هو الحائط أى البستان . ولهذا أحجمت المعجمات التى ذكرناها عن تفسير الحائر بالبستان (١٠).

٢ — روى الزبيدى قول الأصمعى : إن جمع صار (وهو المَلاَّح) : صُرَّاء، على غير قياس ، وقال الزبيدى : « وفُعَّال من الأبنية التى تكون

---

(٩) تاج العروس : ٣ — ١٦٤

(١٠) لخص نعمة رحيم العزاوى ما اهتدينا اليه فى اطلاق الحائر على البستان — نقلا عن الطبعة الاولى من كتابنا — فى كتابه « ابو بكر الزبيدى » ص : ٤٣٢.

جمعاً لفاعل مثل: قائم وقُوَّام وصائم وصُوَّام ، وضارب وضُرَّاب . وقد غلط الأصمعى فيما رواه »(١١) .

والحق أن الذى غلط هو الزبيدى ، فليس جمع صار على صراء قياسياً مثل قائم وصائم . بل صار معتل اللام وقياس جمعه: صراة كقُضاة وغزاة، فإذا جاءت صرَّاء كانت كغُزَّاء وسُرَّاء جمعين لغازٍ وسارٍ على غير قياس(١٢) .

وهذه الملاحظة على الزبيدى لاحظها من قبل ابن هشام اللخمى . إذ قال فى رده (١٣) : « ليس رد أبى بكر على الأصمعى بشىء ، لأن الأصمعى إنما بنى على الجمع المعهود فى فاعل المعتل اللام ، وهو مخصوص بفُعَلة أو فُعَّل ، نحو ماش ومشاة وقاضٍ وقُضاة، ورام ورُماة. وغاز وغُزّى، وعاف وعفّى، وإنما كان ينبغى أن يكون صُرَّاء على أحدهما، فلما لم يأت على أحدهما جعله شاذّا . وقول أبى بكر إن فُعَّالا من الأبنية التى تكون جمعاً لفاعل ، إنما ذلك فى البناء الصحيح اللام نحو ضارب وضُرَّاب ، وقائم وقُوَّام ، وصائم وصُوام . وأما من بناء ماش وقاض فلم يأت إلا شاذّا نحو صراء » (١٤) .

٣ — خطأ الزبيدى العامة فى قولهم : « وأذَّنَ الأولى ، وأذَّنَ العصر » ، قال : والصواب : أذَّنَ بالأولى وبالعصر ، والمقصود بالأولى : صلاة الظهر .

وكلمة «الصلاة الأولى» التى اعترف بصحتها قال عنها الأصمعى : إنها مولّدة. وكان المنتظر من الزبيدى وفقاً لمذهبه فى استبعاد المولد أن يستبدل بها صلاة الظهر مثلا . ورواية الأصمعى أوردها السيوطى فى المزهر (١٥) ، وهى

---

(١١) لحن العامـــة : ٢١٨

(١٢) راجع فى ذلك : كتاب سيبويه : ٢ — ٢٠٦ وشرح المفصل : ٥ — ٥٤ وشرح ابن عقيل : ٢ — ٣٦٠ ولسان العرب : صرى وصرر .

(١٣) المدخل : ١٢ — ب

(١٤) روى أيضا : غزاء وسراء (اللسان صرى) .

(١٥) ١ — ٣١٠ .

« قال الأصمعى : يقال صلاة الظهر ، ولم أسمع الصلاة الأولى، إنما هى مولدة قال : قيل لأعرابى فصيح :الصلاة الأولى ،فقال : ليس عندنا إلا صلاة الهاجرة » .

وما إخال هذه الملحوظات ، أو ملحوظات ابن هشام فى رده، تغض من قدر هذا الكتاب الرائد الذى يعد مصدرًا أصيلا من مصادر لحن العامة فى الأندلس .